العملُ معًا في ترسيخِ شَراكةِ القِيَمِ وتفعيلِها

كلمةٌ في القيم المشتركة

نائلة طبارة(*)

فضيلةَ الإمامِ الأكبرِ..

أصحابَ الغِبطةِ والسَّماحةِ والمعالي

أشكُرُ - بدايةً - الأزهرَ الشَّريفَ ومجلِسَ حُكماءِ المُسلِمينَ على دعَوتي لهذا المؤتَمرِ ذي العنوانِ المُميَّزِ والهدفِ الجامعِ؛ لكَي أُقَدِّمَ مُساهَمتي باسم مؤسَّسةِ «أديان» ومعهد المواطَنةِ وإدارةِ التَّنوُّعِ.

كما أشكُرُهما على كلِّ المبادَراتِ في السِّنينَ الماضيةِ في مواجَهةِ التَّحدِّياتِ وتقديمِ أجوبةٍ دينيةٍ تطالُ الجميعَ وتحددُ حاضرنَا ومُستقبَلَنا: فمن بيانِ الأزهرِ عن مُستقبَلِ مِصرَ، إلى بيانِ الأزهرِ لمُكافَحةِ التَّطرُّفِ والإرهابِ، مرورًا ببيانِ الأزهرِ عن الحُرِيَّاتِ -إضافةً إلى إعلانِ مَرَّاكُشَ عن وضع الأقليَّةِ غيرِ المُسلِمةِ في البُلدانِ ذاتِ الأكثريَّةِ المُسلِمةِ، وإعلانِ بَيروتَ حَول الحُرِّيةِ الدِّينيةِ- أُعيدَ النَّظرُ في مفاهيمِ الخِلافةِ، والجِهادِ، والدَّولةِ، والعَلاقةِ مع الأديانِ الأُخرى؛ واتَّسمَ الخطابُ الدِّينيُّ بسِمةِ المواطَنةِ والحُرِيَّةِ والتَّنوُّعِ.

تتمحوَرُ مُداخَلتي حول نُقطتَين:

أوَّلًا- القيَمُ المُشترَكةُ (طارِحةً سُؤالًا: عن أيِّ قيَمٍ نتكلَّمُ؟).

ثانيًا- المسئوليَّةُ الاجتماعيَّةُ للأديانِ، وما تتطلَّبه منَّا.

النُّقطةُ الأولى- القيَمُ المُشترَكةُ:

في سِياقِ هذه النُّصوصِ المرجِعيَّةِ التي ذكرناها، ومَوضوعِ الدَّولةِ العصريةِ، والحُرِيَّاتِ الفرديَّةِ والجماعيةِ، والعَيشِ الفعَّالِ معًا- من الواضحِ أنَّ القيَمَ التي نتحدَّثُ عنها لا تقِفُ عِندَ القيَمِ الأخلاقيَّةِ الأساسيَّةِ التي تدعو إليها أديانُنا بشكلٍ كبيرٍ -مثلُ: الصِّدقِ، والرَّحمةِ، والمحبَّةِ والإيثارِ- وإنَّما تَذهبُ إلى أبعدَ من دائرةِ الفردِ والجماعةِ لتدخُلَ دائرةَ المُجتمَعِ بشكلٍ عامٍّ.

وبالتالي فإنَّ القيَمَ التي نحتاجُ إلى تفعيلِها اليومَ هي قيَمُ الحياةِ العامَّةِ والحياةِ الجامعةِ، هي قيَمُ المواطَنةِ الحاضنةِ للتَّنوُّعِ الثَّقافيِّ والدِّينيِّ التي تُعزِّزُ التَّرابُطَ الاجتماعيَّ، والثِّقةَ المُتبادَلةَ، والأُلفةَ بينَ المواطِنينَ.

وتكتسِبُ هذه القيَمُ الإنسانيَّةُ من التَّأصيلِ الدِّينيِّ لها بُعدًا روحيًّا يربِطُ بينَ الإيمانِ والمسئوليَّةِ المواطنيَّةِ.

وقد عَمِل مَعهدُ المواطَنةِ وإدارةِ التَّنوُّعِ في مؤسَّسةِ «أديان» بالشَّراكةِ مع المؤسَّساتِ الرَّسميَّةِ في لِبنانَ: من دارِ الفَتوى، والمجلسِ الإسلاميِّ الشِّيعيِّ الأعلى، والمجلسِ المذهبيِّ لطائفةِ الموحِّدينَ الدُّروزِ، ومجلسِ كنائسِ الشَّرقِ الأوسَطِ- على إدراجِ بعضٍ من قيَمِ الحياةِ العامَّةِ في التَّعليمِ الدِّينيِّ المسيحيِّ والإسلاميِّ (إضافةً إلى الكَرامةِ الإنسانيَّةِ، وقَبولِ الآخَرِ، والأمانةِ، واحترامِ القوانينِ والعهودِ، والعَدلِ، والتَّكافُلِ والتَّضامُنِ، والعفوِ والغُفرانِ، والخَيرِ العامِّ).

ولم يكُن من السَّهلِ الوصولُ إلى نِهايةٍ لهذا العَملِ -خصوصًا في زمنِ التَّجاذُباتِ الطَّائفيَّةِ والمذهبيَّةِ، وانتشارِ الكراهيَةِ والمظلوميَّةِ والإقصاءِ- لكنَّ إرادةَ المرجِعيَّاتِ الدِّينيةِ في العَيشِ معًا، واقتناعَهم بالمسئوليَّةِ التي هي على أكتافِنا جميعًا جعلتهم يتخطَّونَ هذه التَّحدِّياتِ، ويعملونَ من أجلِ خَيرِ جميعِ أبناءِ الوطنِ.

النُّقطةُ الثانيةُ- المسئوليَّةُ الاجتماعيَّةُ للأديانِ:

إنَّ الأديانَ مُطالَبةٌ اليَومَ بلعبِ دَورِها الاجتماعيِّ وحَملِ مسئوليَّتِها -لَيس فقط لمصلحةِ أبنائِها، بل للخَيرِ العامِّ- وهي مدعوَّةٌ لحَملِ هذه الأمانةِ بالشَّراكةِ مع بعضِها البعضِ، وتظهرُ هذه الشَّراكةُ من خِلالِ التَّضامُنِ الفِعليِّ بينَ الجماعاتِ المُختلِفةِ، وحَملِها معًا مسئوليَّةَ مواجَهةِ المشاكلِ التي تعصِفُ بنا بدلًا من الغَوصِ في عمليَّةِ اللَّومِ، ووضعِ جماعةٍ في قفصِ الاتِّهامِ والتَّبريرِ.

وتتبيَّنُ هذه المسئوليَّةُ المُشترَكةُ في البَندِ العاشرِ من بيانِ مؤتَمرِ الأزهرِ الشَّريفِ لمواجَهةِ التطرفِ الذي يقولُ: «إنَّ المؤتَمرَ يؤكِّدُ على أنَّ الشَّرقَ -بمسلميه ومسيحيِّيه- يرى أنَّ مواجَهةَ التَّطرُّفِ، وأنَّ التَّصدِّيَ للإرهابِ -أيًّا كان مصدرُه وأهدافُه- هو مسئوليَّةُ الجميعِ».

من ناحيةٍ أُخرى تتجلَّى الشَّراكةُ بالتَّضامُنِ مع الجماعاتِ المُستضعَفةِ؛ فلا يُعقلُ أن تُترَكَ هذه الجماعاتُ وحدَها أمامَ المُطالَبةِ بحُقوقِها في الاعترافِ والتَّمكينِ والمُساواةِ وغيرِها من الحُقوقِ، بل يتوجَّبُ علَينا أن نتضامَنَ في حَملِ رايةِ الحُقوقِ

للجماعاتِ والأفرادِ جميعًا- يأتي كلُّ ذلك في إطار دَولةٍ عصريَّةٍ تقومُ على احترامِ حُقوقِ الإنسانِ.

وقد جاء في بيانِ مؤتَمرِ الأزهرِ الشَّريفِ لمواجَهةِ التَّطرُّف: «إنَّ الحُكمَ في الإسلامِ يتأسَّسُ على قيَمِ العَدلِ، والمُساواةِ، وحِمايةِ حُقوقِ المواطَنةِ لكلِّ أبناءِ الوطنِ -بلا تمييزٍ بسببِ اللَّونِ، أو الجِنسِ، أو المُعتقَدِ- وكلُّ نِظامٍ يُحقِّقُ هذه القيَمَ الإنسانيَّةَ الرئيسيَّةَ هو نِظامٌ يكتسِبُ الشَّرعيَّةَ من مصادرِ الإسلامِ».

بناءً على ذلك أُضيفُ الرُّؤيةَ التي تعمَلُ علَيها مؤسَّسةُ «أديان» وهي: طرحُ المواطَنةِ الحاضنةِ للتَّنوُّعِ الثَّقافيِّ والدِّينيِّ في إطارٍ جامعٍ يصونُ حُرِّيةَ الأفرادِ -دون أن يُهمِّشَ الجماعاتِ- يعترِفُ بالتَّنوُّعِ كمصدرٍ للغِنى الجماعيِّ المُشترَكِ، ويُحفِّزُ التَّفاعُلَ والحِوارَ الحضاريَّ بينَ مُكوِّناتِ المُجتمَعِ وفي سِياقِ الحياةِ العامَّةِ، ويدفعُ الفردَ إلى اعتبار الشَّراكةِ مع المواطنِ الآخَرِ -على الرَّغمِ من اختلافِه الثَّقافيِّ والدِّينيِّ- جزءًا من عمليَّةِ بناءِ الذَّاتِ الفرديَّة والمُجتمَعيَّةِ.

وفي هذا السِّياقِ جاءَ في الرِّسالةِ الرَّعويَّةِ الأولى لبطارِكةِ الشَّرقِ الكاثوليكِ عن الحُضورِ المسيحيِّ في الشَّرقِ عامَ ١٩٩١م: «إنَّ المسيحيِّينَ في الشَّرقِ هم جُزءٌ لا ينفصِلُ عن الهُويَّةِ الحضاريَّةِ للمُسلِمينَ، كما أنَّ المُسلِمينَ في الشَّرقِ هم جُزءٌ لا ينفصِلُ عن الهُويَّةِ الحضاريةِ للمسيحيِّينَ»، ومن هذا المُنطَلَقِ نحنُ مسئولونَ عن بعضِنا البعضِ أمامَ اللهِ والتَّاريخِ.

في الخِتامِ،، إنَّ خِطابَ الكراهيَةِ يدفَعُنا إلى التَّركيزِ على صورَتِنا، وضرورةِ تصحيحِ هذه الصُّورةِ عِندَ الآخَرِ، وهذا الأمرُ طبيعيٌّ- لكنَّه يندرِجُ في خانةِ رُدود الفعلِ.

أمَّا الخِطابُ المُتنوِّرُ المسئولُ والذي يتَّسِمُ بالمحبَّةِ للخلقِ -كما هو خِطابُ الحفلِ الكريمِ- فهو يدفعُنا إلى الفعلِ لا ردِّ الفعلِ، ويُخرِجُنا من سِجنِ الصُّورةِ إلى رِحابِ الرُّؤيةِ المُشترَكةِ لمُستقبَلِ أوطانِنا ومسئوليَّةِ أديانِنا.